وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: جميات عادل

تحت عنوان

دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 - 2016

لجنة المناقشة:

أ / جعيجع نبيلة	جامعة المسيلة	رئيســـا
د/ نويبات عبد القادر	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
أ / سعودي نجوى	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور المشرف : عبد القادر نويبات ، على اهتمامه الجاد ونصائحه القيمة وتوجيهاته من أجل انجاز هذا العمل المتواضع ، وكذا على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا الموضوع وأحييهم تحية خاصة ، كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل أساتذتنا الأجلاء لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة .

كما لايفوتني أن أنوه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أومن بعيد ، مساعدة مادية أو معنوية كي أنجز هذا العمل في ظروف حسنة ودون أي عراقيل ، خاصة الوالدين حفظهما الله والزوجة الكريمة

ونحمد الله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنوفق لولاه وحده .

جميات عادل

الإهداء

إلى والدتي ؛أغلى ما أملك في الوجود

إلى والدي ؛ حفظه الله ورعاه .

{ وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا }

إلى إخوتي وأخواتي ، وفقهم الله في عملهم وأنار الطريق أمامهم .

إلى زوجتي الغالية وكل أقربائها

إلى كل قريب إلي ؛

إلى كل أصدقائي الأوفياء

إلى كل مناضل في سبيل العلم والمعرفة

إلى كل هؤلاء ، أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع .

جميات عادل

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

كلمة شكر .....-
إهداء .....-
الفهرس.....VIII
فهرس المحتويات.....-
قائمة الجداول XII
قائمة الأشكال XIV
مقدمة.....(أ . د)

الفصل الأول : الإطار النظري لميزان المدفوعات

تمهيد :.....6
المبحث الأول:.. مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.....7
المطلب الأول :مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية.....7
المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات.....8
المطلب الثالث : العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات.....10
المبحث الثاني :التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....11
المطلب الأول : مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....11
المطلب الثاني : أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات.....13
المطلب الثالث أسباب وطرق تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات.....15
خلاصة الفصل.....19

الفصل الثاني : دراسة تحليلية في معالجة الاختلال لميزان المدفوعات في ظل الاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2000 -2016

تمهيد.....21
المبحث الأول : مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....22
المطلب الأول : لمحة حول الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال حتى الإصلاحات الاقتصادية.....22
المطلب الثاني : أسباب ودوافع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....23
المبحث الثاني : تحليل تطور مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2000 - 2016.....25

المطلب الأول : تحليل تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2016.....25
المطلب الثاني :تحليل تطور مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 – 2016.....32
خلاصة الفصل.....41
الخاتمة.....43
قائمة المراجع والمصادر.....46

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2016)	25
الجدول رقم (02)	تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2016)	28
الجدول رقم (03)	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 – 2016)	33
الجدول رقم (04)	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2016)	34
الجدول رقم (05)	تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000 – 2016)	36
الجدول رقم (06)	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 –2016)	38

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (01)	تطور الصادرات والواردات وتنوعها السلعي خلال الفترة (2000 – 2016)	26
الشكل(02)	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000 – 2016)	29
الشكل(03)	تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة (2000 – 2016)	29
الشكل(04)	تطور الواردات بتطور صادرات المحروقات خلال الفترة (2000 – 2016)	31
الشكل(05)	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 – 2016)	33
الشكل(06)	تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2016)	35
الشكل (07)	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000 – 2016)	37
الشكل(08)	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 – 2016)	39

مقدمة

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة من أمثلها الظروف والتغيرات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية ، حيث أنها تبنت بعد الاستقلال النهج الاشتراكي القائم على التخطيط ، بحيث تم اكتشاف مجموعة من الاختلال الهيكلية التي كانت تختفي وراء الريع البترولي . ومع تزايد الاختلالات الخارجية للدولة سعت هاته الأخيرة إلى إجراء تدابير للخروج من الأزمة وإعادة التوازنات الداخلية والخارجية على وجه الخصوص، كان أولها تبني اقتصاد السوق مع الإصلاحات الاقتصادية المتتابعة والتي مست متلف القطاعات سواء الذاتية منها أو التي جاءت في إطار الاتفاق مع الهيئات الدولية ، بحيث أن مسار الإصلاحات لم يتوقف بإنهاء تطبيق برامج التعديل الهيكلي بل تواصل مع بداية الألفية الثالثة بجملة من الإجراءات وعدد من البرامج التنموية ، حيث أن التغير مازال مستمر ومتواصلا إلى حد اليوم حيث يشهد الاقتصاد الجزائري حاليا انفتاحا متزايدا على العالم الخارجي والذي أوجب على الدولة المحافظة على التوازنات الخارجية .

مع اعتبار أن ميزان المدفوعات هو البيان الفاصل لمختف العلاقات الاقتصادية بين دول العالم الخارجي والذي يعطي الصورة الواضحة لمختلف السياسات المتبعة لها . فمعرفة مختلف تفاصيل ومراحل هذا المؤشر يمكننا من تبيان جميع الحقائق التي مر بها أي اقتصاد في العالم خلال الفترة المراد دراستها .

إشكالية الدراسة :

ومما سبق يمكن تحديد الإشكالية الرئيسية التالية:

- ✓ ما مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لتحقيق التوازن لميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 – 2016 ؟

التساؤلات الفرعية :

- ✓ ما هي وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2000 – 2016؟
- ✓ ما هي أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري؟
- ✓ ما مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ؟

فرضيات الدراسة :

- ✓ الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر ساهمت بشكل إيجابي في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات.
- ✓ تساهم الإصلاحات الاقتصادية في تحسين ميزان المدفوعات وخاصة سياسة إصلاح التجارة الخارجية والتي تساهم بتخفيض نسبة مساهمة المحروقات في ميزان المدفوعات .
- ✓ هناك علاقة ارتباط بين الإصلاحات الاقتصادية وعودة التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري .

أسباب اختيار الموضوع :

من بين أهم الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع وهي :

- ✓ يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة حيث يستقطب كافة المتخصصين في التجارة الدولية.
- ✓ محاولة الربط بين السياسات والإصلاحات الاقتصادية والموازين الخارجية في الجزائر .
- ✓ السعي إلى المساهمة في النقاش حول ضرورة تخلي الاقتصاد الجزائري عن بوابة النفط والبحث عن البدائل .

أهمية الدراسة :

- ✓ يعتبر ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء دلالات معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة ، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة في تبيان الآثار التي أفرزتها الاختلالات في ميزان المدفوعات على الاقتصاد الجزائري ،وبالتالي فإن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة لكونه يدرس عدة تحديات مهمة للاقتصاد الوطني وهي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الإنظمام إل المنظمة العالمية للتجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية .

أهداف الدراسة :

من خلال هذه الدراسة نجد :

- ✓ معرفة وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وتحليل عناصره.
- ✓ معرفة التطورات الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات .
- ✓ تحليل ودراسة أهم المؤشرات الدالة في ميزان المدفوعات الجزائري من خلال مختلف مراحل الدراسة.
- ✓ تحليل وتشخيص العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وإعادة التوازنات الخارجية للجزائر .

حدود الدراسة :

الإطار الزماني : تم تحديد الفترة من 2000إلى 2016 .

الإطارالمكاني : تستهدف الدراسة حول الجزائر .

الإطار الموضوعي : الدراسة الحالية تقتصر على دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري.

منهج الدراسة :

وللوصول إلى ذلك اعتمدنا في دراستنا هذه أساسا على المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدام المنهج التحليلي في إبراز أهم الإحصائيات التي تخص ميزان المدفوعات الجزائري .

هيكل الدراسة :

من خلال هذا البحث يتم المحافظة على التسلسل والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان وبالتالي تم تقسيم البحث إلى فصلين وخاتمة عامة كما يلي :

يتناول الفصل الأول الإطار النظري لميزان المدفوعات حيث تم تقسيمه إلى مبحثين **المبحث الأول** حيث تم فيه عرض مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات ، ومكوناته والتوازن والاختلال في ميزان المدفوعات .

أما الفصل الثاني فقد تضمن دراسة تحليلية في معالجة الاختلال لميزان المدفوعات في ظل الاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2000 –2016 ، وتم تقسيمه إلى مبحثين في **المبحث الأول** تم التطرق إلى مسار الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى تحليل تطور مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية من خلال عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها ومن ثم الخروج بتوصيات مناسبة .

الفصل الأول

الإطار النظري لميزان المدفوعات

تمهيد

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

خلاصة الفصل

تمهيد:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، وحيث أن المعاملات وكذا جميع التدفقات المالية لبلد ما مع العالم الخارجي يجسدها ميزان المدفوعات فهو يعتبر اللبنة الأساسية التي يقام عليها أي تحليل للوضع الخارجي للاقتصاد ، بحيث يعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للاقتصاد ما . فميزان المدفوعات الجزائري مسته عدة اختلالات جعلت الدولة تبذل جهود لإعادة توازنها الخارجي ، ومن ثم تصحيح مسارها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية . ومن خلال ها سوف نتطرق في هذا الفصل على مبحثين هما :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات .

المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الإطراف ، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة ، فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي ، وهذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته الاقتصادية

ميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك من خلال البيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات كما يسمح السلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني [1] ، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية [2]. وبالتالي لا يسعنا إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة عن ميزان المدفوعات إضافة إلى أهميته الاقتصادية .

أولا/ مفهوم ميزان المدفوعات :

أ- تعريف ميزان المدفوعات : يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة [3]، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي [4].

وعليه نستخلص أن ميزان المدفوعات لأية دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي ، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة [5].

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009 ، ص : 200 .

[2] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات** ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011، ص : 70 .

[3] حورية بن طرية ، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016 -2017 ، ص : 03.

[4] Bernard Guillochon et Annie kowecki,economie internationall(commerce et macroeonomie)dunod,Paris ,2009,P188.

[5] موسى سعيد مطر وآخرون ،**التمويل الدولي** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1 ،2008 ، ص: 15 .

ثانيا/ أهمية ميزان المدفوعات الاقتصادية :

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النضر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية :

- **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة :** هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات .
- **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف :** ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية ، ويبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل.
- **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة :**يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة .
- **تقيس الوضع الخارجي للدولة :** إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي ، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة [1].

المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين أساسين عموديا وأفقيا [2]:

أولا / عموديا : وينقسم بدوره إلى قسمين هما :

- **الجانب الدائن :** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول العملة الأجنبية ، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.
- **الجانب المدين :** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى ، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج العملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين.

ثانيا/ أفقيا : أما أفقيا فهناك العديد من التقسيمات إلا أن الأكثر اتفاقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام وهي كالآتي :

1- **الحساب الجاري :** يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين هما ، الميزان التجاري ، وميزان الخدمات [1]:

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، المعمورة ، مصر ، 2008 ، ص : 228 – 230 .

[2] الفار إبراهيم محمد ، **سعر الصرف بين النظرية والتطبيق** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ،1991، ص: 84.

أ- **الميزان التجاري** : ويتعلق الأمر هنا بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب ، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة ، أي صادرات وواردات السلع ن وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبي . كما أن الميزان التجاري يحقق فائضا إذا كانت صادرات السلع أكبر من واردات السلع ، ويحقق الميزان التجاري عجزا إذا كانت صادرات السلع أقل من واردات السلع ، ويحقق الميزان التجاري توازنا إذا كانت صادرات السلع تساوي واردات السلع .

ب- **ميزان الخدمات** : حيث تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية ، ويسمى بحساب أو ميزان المعاملات غير المنظورة ، ويسجل فيه صادرات وواردات الخدمات . وتسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن ، ومن أمثلة واردات الخدمات مدفوعات لشركات النقل والملاحة الأجنبية ومدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعليم أو البعثات الدبلوماسية والعسكرية ومدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية وأرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل [2].

ويسجل في الحساب الجاري أيضا الإيرادات الرأسمالية المحولة من الخارج وأرباح الاستثمار .

2- حساب رأس المال [3]:

في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، والتي تنقسم إلى نوعين :

أ- **تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل** : ويقصد بها تحركات رأس المال من البلد إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط بسدادها .وتسجل القروض الوطنية للخارج والاستثمار الوطني في الخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين من حساب رأس المال حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج .

ب- **تحركات رؤوس الأموال قصير الأجل** : ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن سنة ، وتقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها :

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي ، **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص:231.

[2] السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع نفسه ، ص: 232.

[3] فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر ، مصر ، 2001 ، ص :242.

- ✓ الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة .
- ✓ اختلاف مستويات أسعار الفائدة .
- ✓ لغرض المضاربة ، فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فإنهم يحولون أموالهم للبد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها ثم يبيعون مشترياتهم من العملة إذا ما تحققت توقعاتهم والعكس .

ج-حساب التسوية : يتعلق هذا الحساب بصافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة ، ويتكون هذا الحساب من العناصر التالية [1]:

- ✓ الذهب النقدي لدى السلطات النقدية .
- ✓ الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية .
- ✓ الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل : أذونات الخزانة الأجنبية .
- ✓ موارد صندوق النقد الدولي .

3-حساب السهو والخطأ [2]:

ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين ، وعليه فإن المجموع الكلي يكون متساويا ولكن قد يحدث وإن يكون المجموع الدائن لا يساوي المدين نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ .

[1] السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، 234.

[2] كامل بكري ، **الاقتصاد الدولي التجارة الدولية والتمويل** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص: 298 .

المطلب الثالث : العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

توجد عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها [1]:

1- **التضخم** : إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية ، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية .

2- **معدل نمو الناتج المحلي** : تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات ، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إذ ينخفض الطلب على الواردات .

3- **الاختلاف في أسعار الفائدة :**

إن التغير في أسعار الفائدة يبدي أثر على حركة رؤوس الأموال ، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل ، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال ن وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

4- **سعر الصرف :**

يؤدي ارتفاع لقيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا ن وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

باعتبار ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية ن فإنه من الضروري توازن جانيه في آخر كل فترة ولكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالاختلال في ميزان المدفوعات .

المطلب الأول : مفهوم التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التوازن والاختلاف في ميزان المدفوعات كالأتي [2]:

أولا / التوازن في ميزان المدفوعات :

---

[1] بسام الحجار ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص:64 .

[2] أحمد فريد مصطفى ، **الاقتصاد النقدي الدولي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2009 ، ص : 365.

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن ، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال و التوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي [1]. ولتوازن ميزان المدفوعات نوعين هما كالتالي :

1- **التوازن المحاسبي** : ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية ، وميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأنه طريقة تنظيمه وتسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج ، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين أي تنشأ حقوق لطرف (أي دائنية) ومستحقات على الطرف الآخر (أي مديونية)[2].

2- **التوازن الاقتصادي** : إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي ، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية ، فإن التوازن بالمعنى الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق ، ويتحقق التوازن إذا تعادل مفعول القوى بحيث لا يمكن تغييره في أي اتجاه كان .

ومن هنا فإن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه [3]. ولكي نتعرف على البنود لابد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات ،وذلك بحسب الهدف من إجرائه فالنوع الأول يعرف بالعمليات ما فوق الخطأ، وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات [4].

تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط [5].

أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية (العمليات تحت الخط) وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو

---

[1] Poul krugman, Obstfeld Maurice, Marc Melitz , Economie international , pearson Education , Paris France , 2012 ,p341

[2] حورية بن طرية ، مرجع سابق ، ص: 6 .

[3] شقيري نوري موسى وآخرون ، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ط1** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص:202 .

[4] خليفة عزي ، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وأثره على ميزان المدفوعات** ، دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة المسيلة ، 2011 – 2012 ، ص:12.

[5] زينب حسن عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 ، ص: 126 .

تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الذهب للأغراض النقدية [1].

وعليه يمكن القول أ المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض ، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز [2].

ثانيا / الاختلال في ميزان المدفوعات

1- مفهوم الاختلال : الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان المدفوعات [3]، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان ولديه صورتان :

الصورة الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو إنه زيادة المديونية على الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنة في بنود معاملات التسوية ن وهناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات [4].

المطلب الثاني : أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات [5]

توجد عدة أنواع من الاختلالات لميزان المدفوعات والتي تختلف باختلاف أسباب حدوثها فقد يكون الاختلال ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب هذا باختلاف الدول والظروف المحيطة بها أو الفترة التي حدث فيها الاختلال [6]. ومن بين أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات نذكر ما يلي :

1- **الاختلال المؤقت :** هو الاختلال الناتج عن مظاهر اقتصادية قصيرة الأجل ، ولن تستمر إلا لمدة محدودة تكون سنة فقط دون تكرارها ، ويزول بزوال الأسباب المؤدية ولحدوثه وهو لا يمثل مشكلة كبير

---

[1] يوسف عبد الباقي ، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية** – دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجائر ، 2001 ، ص: 34 .

[2] حسيبة لغرازي ، **دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي** – دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، جامعة الجزائر3 ، 2010 – 2011 ، ص: 78 .

[3] حورية بن طرية ، مرجع سابق ، ص:07 .

[4] فيلح حسن خلف ، **التمويل الدولي** ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ط1 ، عمان ،الأردن ، 2004 ، ص:121 .

[5] محمد سيد عابد ، **التجارة الدولية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ،1999 ، ص : 300 .

[6] حنان لعروق ، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي** – **دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2004 /2005 ، ص : 42.

في المستقبل ولا يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة لتصحيحه لأنه لا يمس البنية الاقتصادية ومن أهم الأنواع المدرجة تحته نجد :

أ- **الاختلال الموسمي** : ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام .

ب- **الاختلال العارض** : هو الاختلال الناتج عن أسباب غير متوقعة في فترة ما ، كحدوث كوارث طبيعية تؤدي إلى إتلاف محاصيل زراعية موجهة للتصدير ، مما يؤدي غلى عجز في الميزان التجاري أو تحسن في الأحوال الجوية تساعد على تنامي المحاصيل ، وبالتالي تحقيق فائض بزيادة الصادرات أو حدوث عجز نتيجة زيادة الواردات من مواد التسلح والمواد الغذائية وانتشار موجة التخزين عند نشوب حروب غير متوقعة مع إضافة التعويضات التي تنشأ عنها [1].

2- **الاختلال الدائم** [2] : هو الاختلال الذي يستمر وجوده فترات طويلة ، وهو ما يكن أن ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية ، أي الاختلال المرتبط بالبنية الاقتصادية أو الهيكل الاقتصادية ، وتتطلب مكافحة إجراءات صعبة التحقيق ، وتظهر نتائجها في المدى الطويل ويظهر هذا الاختلال نتيجة عامل واحد أو أكثر من العوامل التالية :

- التغيرات الدائمة في ظروف العرض والطلب الدوليين على منتجات ما ، وتأثيرها في توزيع الموارد بين الفروع الإنتاجية للدولة والتأثير على الهيكل الاقتصادي ؛
- هذه الظروف تؤدي إلى تراجع الطلب على صادراتها ؛
- قد يعود إلى التغير المستمر في أذواق المستهلكين الأجانب ؛
- انخفاض مستويات الإنتاج والقدرة التنافسية في دائرة الأسواق الدولية مع إضافة تأثير مركز الدائنة والمديونية لهذه الدول .

أ- **الاختلال الهيكلي** [3]:

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله ،**سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات** ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2000 ، ص:10 .

[2] فليح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2004 ، ص:263 .

[3] شقيري نوري موسى وآخرون ، مرجع سابق ، ص:208 .

يرتبط هذا النوع من الاختلال لهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف ويظل قائما حتى يتم إحداث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد وقد يسمى باسم الاختلال المزمن ، والذي يظهر نتيجة مجموعة من التقلبات الهيكلية الطويلة الأجل ، ومن بين الأسباب التي تستدعي ظهوره هي :

- التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة التي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول ؛
- تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر .

ب- **الاختلال الدوري :**

هو اختلال ناشئ عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها الدول الآخذة بنموذج اقتصاد السوق ، وتقوم التجارة الدولية بنقل هذه التقلبات من دولة لأخرى ، ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات وبالتالي يزداد مستوى الإنتاج والتوظيف ، أما في حالة الكساد فينخفض الطلب على الواردات مما يؤثر بدوره على مستوى الإنتاج والتوظيف ، هذا بالإضافة إلى تفاوت مرونة الصادرات والواردات ، ومن هذه الناحية تتفاوت الآثار المترتبة على موازين مدفوعات الدول مما يؤدي إلى اختلالها .

النوع الأول (المؤقت) لا يثير أي مشكلات ولا يستدعي القيام بأنه سياسة للتخلص منه كونه يزول بزوال التغيرات التي حدثت خلال الفترة أما النوع الثاني (الدائم)فإنه يدعوا إلى اتخاذ إجراءات للحد منه[1].

المطلب الثالث : أسباب وطرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

أولا / أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات :

هناك عدة أسباب لاختلال ميزان المدفوعات نذكر منها [2]:

1- **الاختلال النقدي :**

إذا كان سعر الصرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فغن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجهت نظر الدول الأخرى ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها . ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب [3].

---

[1] يوسف عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص:36 .

[2] عرفان تقي الحسني ، **التمويل الدولي** ، العلوم الغجتماعية (الاقتصاد – التمويل) دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، 1999 ، ص ص: 125 ، 126 .

[3] حورية بن طرية ، مرجع سابق ، ص:8 .

فتقلبات أسعار الصرف تتعلق بقيمة العملة الوطنية تجاه البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية .

2- **التغيرات الهيكلية :**

وتتمثل في تغير ظروف العرض والطلب أو ظروف الإنتاج ، فمثلا قد تتغير أذواق المستهلكين في دولة ما مما يؤثر على صادرات أو واردات هذه الدولة ولمعالجة هذه الاختلالات يجب البحث عن الأسباب الأساسية للتغيرات الهيكلية ومعالجتها[1].

3- **التقلبات الدورية :**

يعود السبب الأساسي للفائض أو العجز في ميزان المدفوعات في هذه الحالة إلى التقلبات الاقتصادية الدورية التي تحدث والتي تترك آثارها على التجارة الخارجية ، فالرواج يؤدي إلى زيادة الواردات ،وزيادة الواردات تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة للسلع مما يؤثر بالتالي على ميزان المدفوعات ، ويحدث العكس في فترة الكساد ،ولعلاج هذا النوع من الاختلال يجب إتباع السياسات النقدية والمالية الملائمة .

4- **أذواق المستهلكين :**

يؤدي التغير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية (انخفاض الصادرات المحلية)[2].

5- **تقلبات سعر الصرف :**[3]

إن أي تغير ناتج عن آلية السوق أو قرار حكومي في سعر الصرف ، ينعكس فورا على وضعية ميزان المدفوعات فأسعار الصادرات والواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية ،و بالتالي تتأثر كمية الصادرات والواردات وأيضا مدى تدفق رؤوس الأموال ، عند انخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها ويقل الطلب المحلي على الواردات الأجنبية ، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل ، يؤدي ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات ، وإذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقاتها بالأثمان في الخارج أدى ذلك إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات .

---

[1] شقيري نوري موسى وآخرون ، مرجع سابق ، ص:207 .

[2] يوسف عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص: 36 .

[3] زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي (نظرة عامة على بعض القضايا)**، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص:109 .

6- الأوضاع والظروف الطبيعية :

فهي تصنف ضمن الظروف الطارئة فالأحوال الجوية من فيضانات ، الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب هي الأخرى قد تؤثر على أنشطة اقتصادية ، وبالتالي تسبب في اختلال موازين المدفوعات للدول[1].

ثانيا / طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات :

هناك عدة طرق تتسبب في اختلال ميزان المدفوعات وهي كالتالي [2]:

1- **التعديل الآلي لميزان المدفوعات :**

إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات ، وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف فإن ميزان المدفوعات يعتدل تلقائيا . ولتوضيح عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات نفرض أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز ، وذلك لأن المدفوعات التلقائية أكبر من المسلمات التلقائية ، وبسبب هذا العجز في ميزان المدفوعات ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي ، حيث يميل سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى إلى الانخفاض ، وبالتالي تصبح السلع أقل كلفة من وجهة نظر المستوردين.

2- **التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات :**

إن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لقطر ما ، فتغير إحداها يؤدي إلى تغير الآخر ، فإن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات من الخارج وبالتالي يزداد الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات .

وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين . فإذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات ، فإن الحكومة تقوم بسياسات انكماشية ، وذلك بتخفيض الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يحدث انكماش في الدخول وتدني في القوة الشرائية وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية [3].

3- **إتباع مجموعة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية :**

إن إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يؤثر على حجم الإنفاق والدخل القومي، وبالتالي يؤثر على ميزان المدفوعات ، فعلى سبيل المثال تكون السياسة الانكماشية ملائمة إذا

---

[1] محمد الأمين بربري ، **سياسة التحرير التدريجي للدينار الجزائري وإنعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2004 – 2005 ، ص:20 .

[2] موسى سعيد مطر وآخرون ، مرجع سابق ، ص:22 .

[3] موسى سعيد مطر وآخرون ، مرجع سابق ، ص:23 .

كانت الدولة تعاني من ضغط تضخمي في الداخل ن ولديها عجز في ميزان مدفوعاتها ن وبالتالي فإن إتباع مجموعة من السياسات النقدية والمالية الانكماشية يساعد على تخفيض الطلب المحلي الزائد من السلع والخدمات ، وهذا بدوره يخفض الواردات ويشجع الصادرات ويمنع التضخم مما يترك آثاره على ميزان المدفوعات ، ويتم تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بهدف تصحيح ومعالجة الاختلال والعجز في ميزان المدفوعات من خلال ما يلي : [1]

أ- **السياسة المالية** : عن طريق :

- زيادة الضرائب ؛
- تخفيض الإنفاق الحكومي ؛
- تشجيع الادخار .

ب- **السياسة النقدية** : عن طريق :

- عمليات السوق المفتوحة ؛
- الأسعار العليا للفائدة ؛
- المتطلبات العليا للاحتياطي ؛
- الأسعار العليا لسعر الخصم وإعادة الخصم .

[1] شقيري نوري وآخرون ، مرجع سابق ، ص:210 .

خلاصة الفصل

إن ميزان المدفوعات يعكس العلاقات الاقتصادية الدولية ، فهو يبن صافي تعامل اقتصاد بلد معين مع اقتصاديات العالم الخارجي ، إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تترجم بشروط السوق ، خاصة مع وجود تدخلات السلطات الحكومية ، فإن التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا ، لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي . فوجود التبادل الدولي بين مختلف الشعوب والدول شيء ضروري تفرضه متطلبات الحياة الدولة بشتى مكوناتها وخاصة الاقتصادية منها وعليه فإن الدول تلجأ لتنظيم اقتصادها الداخلي وتحاول إيجاد السياسات التجارية الملائمة للحد من نزيف ثرواتها وهذا من خلال التحكم في تدفق مختلف الصادرات والواردات التي يمكن قياسها بمؤشرات تستنبطها من ميزان المدفوعات الذي يظهر المركز المالي للدولة إتجاه بقية العالم .

وعليه فقد توصلنا في هذا الفصل إلى معرفة بعض المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات ، والمكونات التي يشملها ، وكذا العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه ن ومعنى التوازن والاختلال فيه من خلال معرفة أسبابه وأنواعه وطرق تصحيحه .

الفصل الثاني

دراسة تحليلية في معالجة الاختلال لميزان المدفوعات
في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة
(2000-2016)

تمهيد

المبحث الأول : مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني : تحليل تطور تحليل تطور مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية للفترة (2000 – 2016) .

خلاصة الفصل .

تمهيد

كانت السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي ، المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي ، تهدف إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي ، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات ، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي .

يعرف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية ، الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية والهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية والخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي .

كما سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مناقشة دور الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري انطلاقا من مختلف متغيرات الدراسة المتمثلة في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري وموازين المؤشرات التابعة له مع تحليل مختلف التطورات خلال فترة الدراسة 2000 – 2016 .

المبحث الأول : مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر .

المبحث الثاني : تحليل تطور مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية للفترة (2000 – 2016) .

المبحث الأول : مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

خاضت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني ، منها الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وسنحاول من خلال هذا تناول أهم هذه الإصلاحات .

المطلب الأول : لمحة حول الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال حتى الإصلاحات

الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال واجهت وضعا مؤلما من جراء الحرب والتخريب الاستعماري الذي دمر الهياكل الاقتصادية ، كما أن المنظمة الاقتصادية كانت خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي ، حيث كان ما يقارب 85% من الصادرات موجهة لفرنسا و80% من الصادرات تأتي منها .

ولتخلص من هذه الوضعية شرعت الدولة بتطبيق الإستراتيجية التي نص عليها برنامج طرابلس ، كما عملت على النهج الرأسمالي وتعويضه بالنهج الاشتراكي اعتمادا على التأميم وتبني التخطيط كأداة لتحقيق ذلك حيث قامت الدولة باتخاذ أول إجراء ، وهو إعلان أملاك المعمورين بدون مالك الأمر الذي سمح لها بمنح إرادتها على الجهاز الإداري ، كما قررت حضر جميع الصفقات ، وبالتالي ظهرت الدولة غداة الاستقلال كمنشأ المستثمر الوحيد بينما اقتصر دور الخواص على القيام بأنشطة المضاربة [1].

أما بالنسبة لتطور الاستثمارات العمومية غير المخططات فقد كانت الاستثمارات الممتدة من 1963 إلى 1964 ضعيفة جدا نظرا لضعف الإمكانيات المادية والبشرية ، بالإضافة إلى أن نموذج التنمية لم تكتمل إبعاده في نتيجة الانشغال الكبير للسلطات العمومية بمشاكل التنظيم الإداري والإنتاجي لذلك الثلاثي ،كان الهدف منه هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة ن أما المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) ، فحددت فيه اتجاهات التخطيط نحو الصناعات الثقيلة للمحروقات بعد المخطط الرباعي الأول انطلق المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) الذي سلك نفس الاتجاه في الاستثمار ، حيث تم الاهتمام بالصناعة وإكمال المشاريع المتبقية من المخطط السابق .

حيث تميزت هذه المرحلة بتطور الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات والفروع ، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط واحتكار الدولة لمعظم النشاطات ، مما يؤدي إلى القضاء على الوسطاء والخواص من خلال إجراءات على الملكية العقارية وعرقلة الصفقات العقارية ، وبالتالي النشاط المعماري الخاص وهكذا انعدام إنشاء وفتح استثمارات خاصة جديدة ، مما أدى إلى انعدام المنافسة بين الخواص ، ومنح احتكار للخواص الذين امتلكوا المحلات التي تركها المعمرون ، وهكذا استطاعوا الحصول على أموال ضخمة من الاحتكار التي ضخته لهم الدولة ، كما قررت مكانه هؤلاء الخواص بفضل وجود

[1] أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 ، ص : 21 .

عراقيل إدارية للقيام بأي نشاط تجاري أو صناعي للخواص الجدد ، وخلال هذه الفترة ظهرت بعض الاختلالات والنقائص والمتمثلة في[1] :

- ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعة والفلاحة ؛
- انكماش الزراعة وندرة المواد الغذائية ؛
- صناعة خفيفة جد قليلة وظهور ندرة في المنتجات؛ الصناعية ذات الاستهلاك الكبير ؛
- نقص في السكن والهياكل القاعدية ؛
- تفشي البيروقراطية في الإدارة المركزية .

إن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر وشبه وحيد للجزائر من العملة الصعبة هو ما جعل الاقتصاد الوطني هشا وعرضه للأزمات الخارجية [2].

المطلب الثاني : أسباب ودوافع الإصلاحات في الجزائر

يوجد العديد من الدوافع والأسباب التي أدت إلى تبني عملية الإصلاح في الجزائر وهي كالتالي :

1. ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسة العمومية :

اختارت الجزائر عشية الاستقلال نموذج تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة ، واختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج ، حيث كان ينظر إليها على أنها الحل في تنمية الاقتصاد والوسيلة الوحيدة لغلق مناصب الشغل وتوفير الخدمات الاجتماعية لمختلف المواطنين [3].

لكن كل هذا لم يتحقق كما كان يراد منه بالرغم من الامتيازات والتسهيلات الكبيرة الممنوحة من طرف السلطات المركزية للمؤسسات العمومية ، إذ عانت هذه الأخيرة من عدة صعوبات وعراقيل نتيجة إلى :

- مركزية القرارات إذا آن للجوء إلى تسيير المؤسسات الاقتصادية قرارات إدارية فوقية وإغفال دور الحوافز المادية في تطور الإنتاج قد افقد إدارتها على اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الظروف الغير متوقعة .
- السياسات التسعيرية المطبقة ، فالدولة كانت تدعم الأسعار لأغراض اجتماعية وتحددها إداريا مما يضطر المؤسسات إلى البيع بأسعار منخفضة وأحيانا كثيرة اقل من أسعار التكلفة .
- نقص التحكم في التكنولوجيا وتسيير المؤسسات ، حيث ازداد اللجوء إلى المساعدة الأجنبية ، وهذا رغم وجود جهات وطنية واسعة ومكاتب ودواوين مختصة في المساعدة التقنية .
- عدم التخصص وهذا ما أدى إلى عدم وضع إستراتيجية اختيار المشاريع والاستثمارات .

---

[1] عبد الله بن دعيده ، **التجربة في الإصلاحات الاقتصادية ، بحث مقدم لندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية ،** مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1999 ، ص : 356 .

[2] أحمد هني ، مرجع سابق ، ص : 26 .

[3] عبد الله بن دعيده ، مرجع سابق ، ص :355 .

- ضعف الكفاءة في التسيير وعدم الانسجام في إمكانيات التدخل عند الاضطرابات [1].
- ضعف صعوبة المراقبة المالية لدى المؤسسات بسبب غياب الحساب الاقتصادي ، وانتهاج سياسة المركزية مما خلق جو مناسب لممارسات الغير قانونية كتهريب الأموال إلى الخارج ، وهذا ما أدى إلى اختلال التوازن في الهيكل المالي لدى المؤسسة .
- معدلات التشغيل الكبيرة في الوحدات الاقتصادية العمة التي تفوق احتياجاتها وقدرة استيعابها مما أدى إلى رفع التكاليف الثابتة لهذه الوحدات على حساب الأسعار والربحية ، بالإضافة إلى الاهتمام البالغ من طرف المؤسسات بالجانب الاجتماعي للعمل .

2. عجز ميزانية الدولة

إن ميزانية الدولة عرفت عجزا واختلالات متكررة انطلاقا من سنة 1986 وذلك نتيجة لانهيار أسعار البترول لهذه السنة مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة ونتيجة لزيادة النفقات العمومية خاصة النفقات العسكرية وارتفاع خدمة الدين العمومي وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم والكتلة النقدية ، وخاصة أن هذا الارتفاع لا يواكبه تطور في مستوى الإنتاجية إذ تضاعفت الكتلة النقدية 70 مرة بين 1966 وسنة 1990 مقارنة بمستوى الناتج الوطني الخام الذي تضاعفه في نفس الفترة 27 مرة فقط .

كما أن العجز المحقق على مستوى ميزانية الدولة أدى إلى تغير سياسة القروض البنكية ، فالدولة لم تستطع منح قروض للمؤسسات العمومية كما في السابق وهذا باعتبار أن مستقبل البنوك وبقائها يفترض منها أن لا تمويل إلا للعمليات الإنتاجية والاستثمارية ذات الجدوى والفعالية الاقتصادية .

3. العجز عن تمويل الاستثمارات

إن المستحقات المالية للقطاع العمومي ، وتجديد شروط القرض بالمؤسسات المالية النقدية وعدم تكيف النظام الجبائي والتعقيد البطيء في الإجراءات الموضوعية وعدم وجود نظام أسعار متناسق ، أدت كل هذه العوامل إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج وتعاظم فقدان التوازن في الهيكل المالي للمؤسسة .

وأمام الضعف في تحديد المخزون من الموارد طلبت الخزينة من البنك المركزي إعطاءها المزيد من المحروقات ، والنتيجة كانت تفاقم في ديون المؤسسات لدى البنك .

[1] ناصر دادي عدون ، متناوب محمد ، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003 ، ص :183 .

المبحث الثاني : تحليل تطور مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة (2000 – 2016)

المطلب الأول : تحليل تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2016)

لقد عرفت هذه الفترة الممتدة من 2000 – 2016 بعض تطورات خلال الإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف لقطاعات الاقتصاد ، بحيث كان لها أثر واضح على ميزان المدفوعات الجزائري .

وفي هذا المطلب نقوم بتحليل تطور مؤشر ميزان المدفوعات بالنسبة للصادرات والواردات ،من خلال التطرق إلى الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2016)

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
2000	21.65	9.35
2001	12.32	8.96
2002	10.15	8.87
2003	24.47	13.32
2004	32.22	17.95
2005	46.33	19.86
2006	54.74	20.68
2007	60.59	26.35
2008	78.59	37.99
2009	45.18	37.40
2010	57.09	38.89
2011	72.88	46.92
2012	71.73	51.56
2013	64.71	35.2
2014	56.02	29.5
2015	34.57	52.65
2016	29.05	49.44

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

بنك الجزائر ، النشرات الإحصائية الثلاثة : مارس 2001، ديسمبر 2008، مارس 2014 ،مارس 2017 .نقلا عن الموقع الإلكتروني : http://www.Bank-of-algerie.dz/bulletin statistique.Htm

تاريخ الإطلاع : (2019/04/03)

وانطلاقا من الجدول أعلاه وبالاعتماد على المعطيات نورد الشكل التالي :

الشكل رقم (01) : تطور الصادرات والواردات وتنوعها السلعي خلال الفترة (2000- 2016)

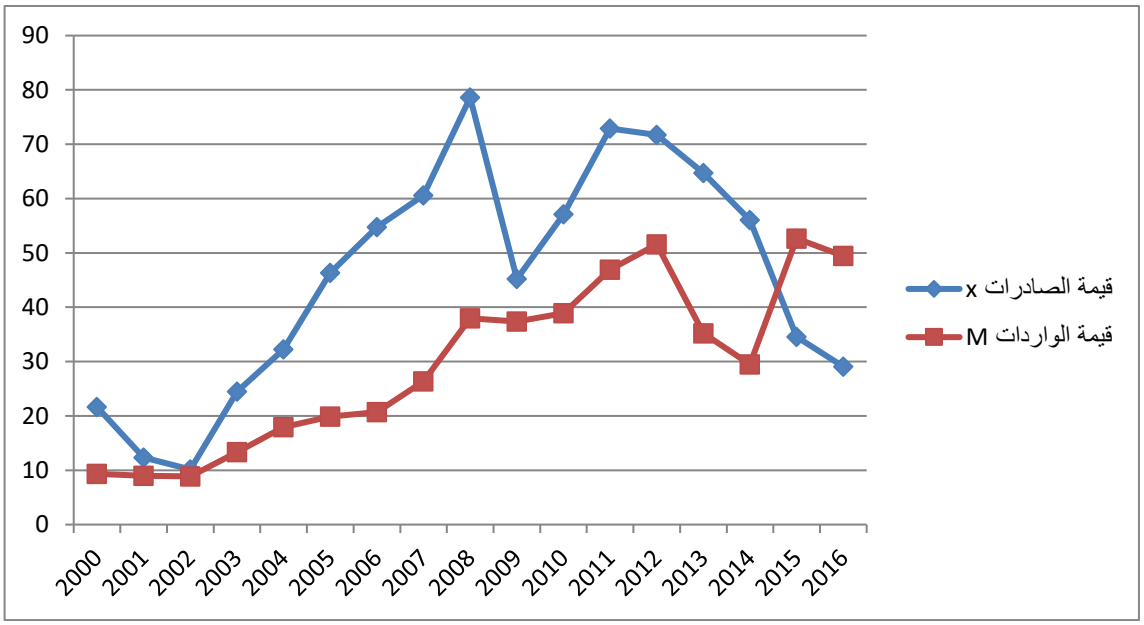

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) باستخدام برنامج EXCEL

1.تحليل تطور الصادرات الجزائرية وتنوعها السلعي :

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع مستمر ، حيث قدرت سنة 2000 ب: 21.65 مليار دولار ، ويرجع ذلك إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار أن جل الصادرات الجزائرية من المحروقات ، حيث ارتفع [1] ، سعر النفط من 16.33 دولار للبرميل عام 2001 إلى 94.45 دولار للبرميل عام 2008 ، وبسبب عودة أسعار النفط للارتفاع نظرا للزيادة في الطلب العالمي على الطاقة ، كما نلاحظ أن قيمة الصادرات بلغت أقصى قيمة لها سنة 2008 حوالي 78.59 مليار دولار ، لتعود وتنخفض قيمة الصادرات في السنوات الموالية ، حيث انخفضت في سنتي 2009 و2010 ، والسبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي ، ثم بعد ذلك عاودت الصادرات بالانخفاض خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي : 34.57 مليار دولار و29.05 مليار دولار .

كما أنه يعتبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على درجة اعتماد صادرات الجزائر على عدد محدود من السلع حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع

[1] شريفة بوالشعور ،**تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري (نموذج متجهات تصحيح الخطأ)**، رسالة ماجستير ،قسم اقتصاديات المال والأعمال ، جامعة آل البيت ، الأردن ،2012 ، ص : 29.

المصدرة ومدى وجود الطلب عليها ، ويعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية .[1]

في حين أن الصادرات من المنتجات خارج النفط (التنوع السلعي) بعيدة عن المأمول ولا تمثل إلا قيمة هامشية من مجموع الصادرات في حين أن الصادرات من المواد الغذائية طيلة الفترة ما بين 2004 و2014 كانت محصورة بين 0.1% و0.5% من إجمالي الصادرات ، وكذلك الصادرات من التجهيزات الفلاحية والصناعية والمواد الخام والأولية ضلت هامشية لا تتعدى نسبتها 0.1% و0.4% على التوالي. ومن هنا يتضح أن التنويع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الإنتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات وتركزها في المحروقات وبالتالي زيادة تحليل المخاطر التي قد تواجهها الجزائر في الحصول على عوائد الصادرات .

2.تحليل تطور الواردات الجزائرية وتنوعها السلعي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) والشكل أعلاه أن الواردات الجزائرية في نمو مستمر ، حيث قدرت سنة 2000 ب : 9.35 مليار دولار ، كما نلاحظ أن الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة خلال سنة 2003 إلى غاية 2009 وهذا راجع إلى [2]:

- ✓ أزمة الغذاء العالمية والارتفاع الجنوني في أسعار خمس مواد رئيسية ، وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة 130% ،31% ،74% . ونلاحظ ايضا في الفترة الممتدة مابين (2009 – 2016) أن الواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنتي 2015 و2016 . وبالتالي يمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى [3]:
- ✓ ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب؛
- ✓ برنامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001 والزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات ؛
- ✓ سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي ، وتراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الامريكي والعملة الأوروبية الموحدة ، حيث أدت

[1] جمال خنشور ، حمزة العوادي ، **نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، العدد 7 ،جويلية 2014 ،ص: 15 .

[2] عبد القادر رزيق المخادمي ، **الأزمة الغذائية العالمية ، تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009 ، ص :38 .

[3] مراد يونس ، عبد الحميد مرغيت ، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات** ، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول : البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري ، جامعة جيجل ، يوم 25 افريل 2016 ، ص 06 -07 .

إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105.84 للدولار وإلى 117.48 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79.6 للدولار في 2014 ، لكبح ارتفاع فاتورة الواردات[1]؛

- ✓ تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام للاستيراد ؛
- ✓ إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا ن وسحب الرخصة في حالة عدم الاستجابة لهذا الشرط[2].

الجدول التالي يوضح تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2016)

جدول رقم (02) : يبين تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2016)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	الواردات	الصادرات الإجمالية
2000	21.06	0.59	-9.35	21.65
2001	18.53	0.56	-0.56	19.08
2002	18.11	0.60	-12.01	18.70
2003	23.94	0.47	-13.32	24.46
2004	31.55	0.67	-17.95	32.22
2005	45.59	0.74	-19.89	46.33
2006	53.61	1.13	-20.68	54.74
2007	59.61	0.98	-26.35	60.59
2008	77.19	1.40	-38.07	78.59
2009	44.41	0.77	-37.4	45.18
2010	56.12	0.97	-38.89	57.09
2011	71.66	1.23	-46.93	72.89
2012	70.58	1.15	-51.57	71.74
2013	63.33	1.10	-54.99	64.43
2014	58.36	1.63	-59.67	59.99
2015	33.08	1.48	-52.65	34.57
2016	27.92	1.39	-49.44	29.31

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

بنك الجزائر ، النشرات الاحصائية الثلاثية : مارس 2001 ، ديسمبر 2005 ،ديسمبر 2008 ، جوان 2015 ، مارس 2017 ، ص :15 نقلا عن :الموقع الإلكتروني http://www.Bank-of-algerie.dz/bulletin statistique.Htm

[1] **تخفيض قيمة الدينار لكبح تكاليف الواردات** ، جريدة الخبر ، تاريخ الإطلاع :2019/04/27 .

[2] سيارت : **تراجع الواردات بنسبة تفوق 67 %** ،وكالة الأنباء الجزائرية ، تاريخ الإطلاع :25 أفريل 2019..wwaps.dz

من خلال معطيات الجدول رقم (02) نورد الشكل التالي :

الشكل رقم (02): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000- 2016)

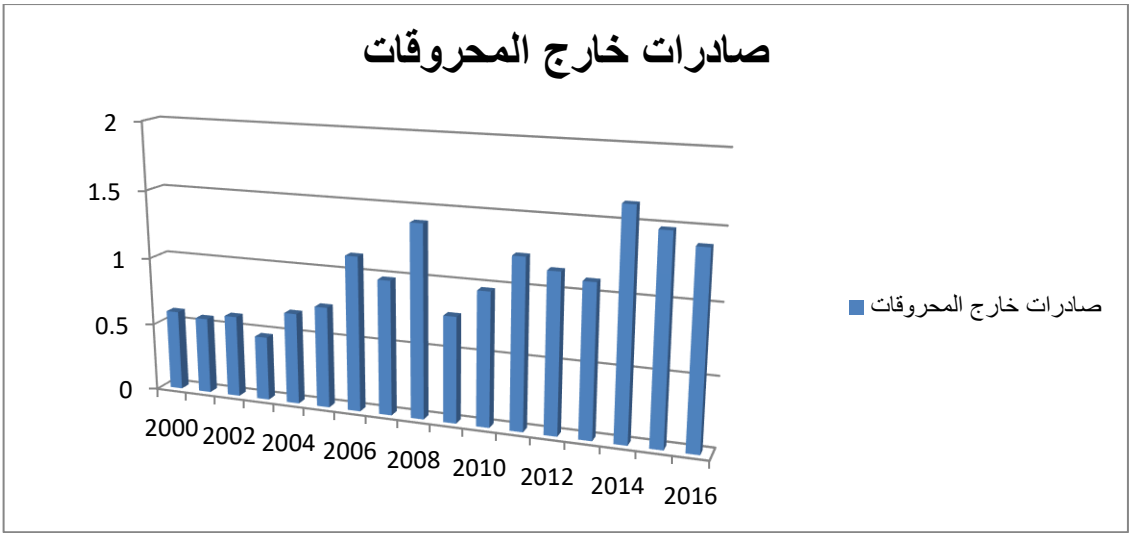

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02) بإستخدام برنامج EXCEL.

الشكل رقم (03): تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة (2000 – 2016)

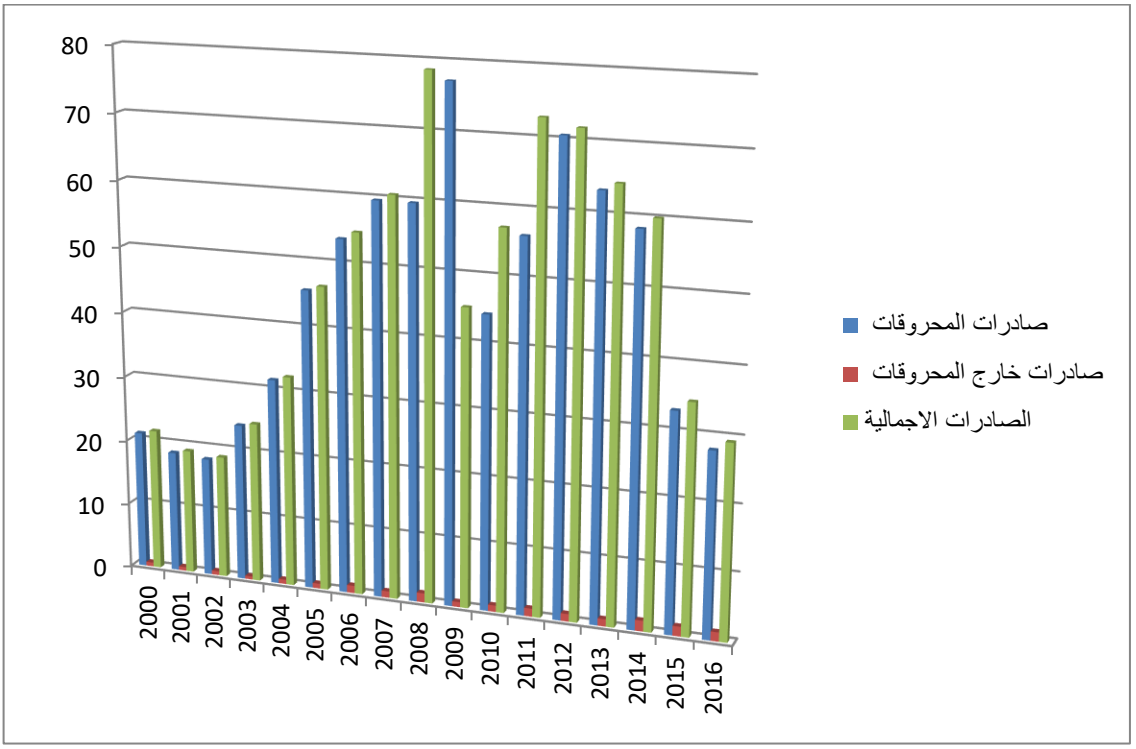

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02) بإستخدام برنامج EXCEL.

- نلاحظ من الجدول والشكلين أن الصادرات الجزائرية عرفت فائضا وارتفاعا طوال فترة الدراسة حيث عرفت الصادرات الجزائرية رصيد ايجابيا خلال سنة 2000 ، أين كان أسعار البترول تقدر ب : 28.5 دولار للبرميل الذي كان سببا في تحقيق الرصيد الايجابي حيث كانت قيمة صادرات المحروقات تقدر ب: 21006 مليار دولار بينما الصادرات خارج المحروقات كانت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة قدرت نسبتها ب: 2.73% بقيمة 0.59 مليار دولار .

كما أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين التاليتين ليصل إلى 19.09 مليار دولار وفي 2001 و18.7 مليار دولار خلال 2002 ، وهذا راجع للتذبذبات المسجلة في أسواق النفط وانخفاض أسعارها بعد إحداث 11 سبتمبر . وانطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 ، حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار ، أين وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل . في هذه السنة عرفت الصادرات الجزائرية أعلى قيمة لها وهذا لأول مرة في تاريخ الجزائر .

كما عرفت الصادرات انخفاض وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار أين عرف سعر البرميل 62.35 دولار ، وعاودت الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد ، حيث وصلت الصادرات إلى 72.89 مليار دولار سنة 2010 و57.09 مليار دولار سنة 2011 ، حيث كانت قيمة أسعار البترول تقدر ب 80.35 دولار للبرميل و112.92 دولار للبرميل على الترتيب ، حيث عرفت الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2013 إلى غاية 2016 انخفاضا حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى غاية 29.31 مليار دولار سنة 2016 ، وذلك نتيجة لانخفاض صادرات المحروقات التي تقدر ب : 27.92 مليار دولار ، كما يمكن القول ان الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية . إن تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساع استباقية على المستوى الدولي من طرف المؤسسات والقدرة على التأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي وعلى مواجهة منافسيهم الأجانب في أسواقهم، ومن جهة أخرى فإن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يكون ذو أهمية إذ لم تكن الشركات قادرة على المحافظة على هذه الأسواق من خلال اكتساب مكانة تنافسية دفاعية ومربحة بقدر كافي .وهذا التحدي يستوجب [1]:

- تدعيم الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به التمثيليات الدبلوماسية الوطنية ؛
- اختيار القطاعات أو المنتوجات ذات القيمة المضافة المعتبرة لترقيتها ؛

[1] دور الجاكس ، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر** ، نشرية وزارة التجارة ، العدد السادس ، 2013 ص :18 .

- تطوير برامج عمومية ملائمة لمرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي .

الشكل رقم (04) : تطور الواردات بتطور صادرات المحروقات خلال الفترة (2000 – 2016)

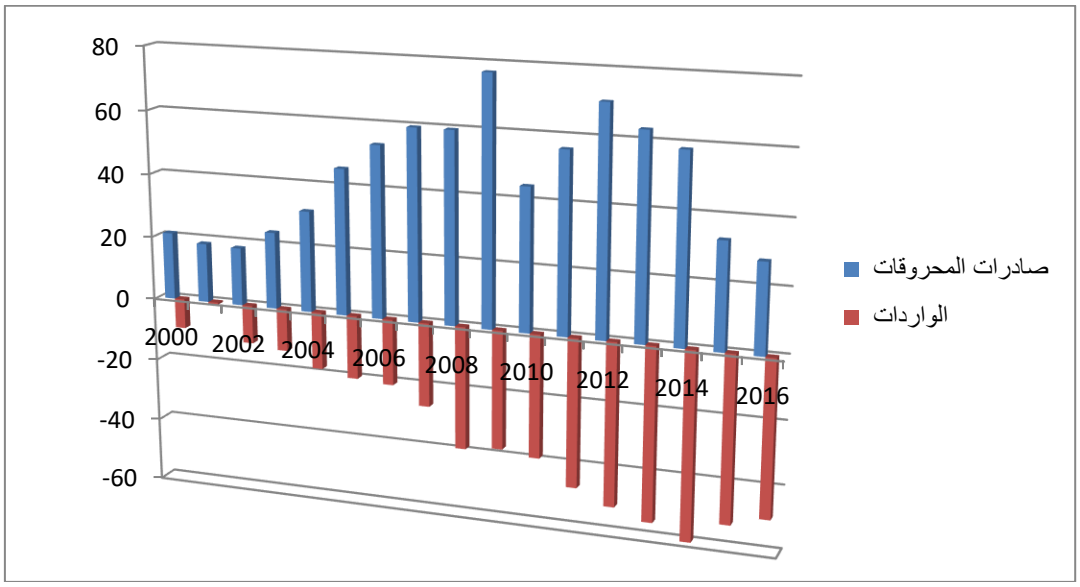

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02) بإستخدام برنامج EXCEL.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم (04) هو التزايد المستمر والصعودي في اتجاه الواردات الجزائرية حيث ازدات هذه الواردات خلال فترة الدراسة حيث كانت عام 2000 تقدر ب 9.35 مليار دولار لتصبح في عام 2013 تقدر ب 54.99 مليار دولار وهذا ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المؤسسات الاقتصادية وبقيت الواردات الجزائرية في تزايد مستمر إلى غاية فترة الدراسة وبالتالي يمكن أن نربط تزايد حجم الواردات بالتزايد المستمر في صادرات المحروقات .

المطلب الثاني: تطورات مؤشرات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000- 2016)

لقد عرفت هذه الفترة الممتدة من 2000 – 2016 عدة تطورات اثر الإصلاحات الاقتصادية التي مست مختلف قطاعات الاقتصاد والتي كان لها الأثر الواضح على ميزان المدفوعات الجزائري .

1 – تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 – 2016)

الجدول رقم (03) : تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 – 2016)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	22031	9173	12858
2001	19132	9940	9192
2002	18825	12009	6816
2003	24612	13534	11078
2004	32083	18308	13775
2005	46001	20357	25644
2006	54613	21456	33157
2007	60163	27631	32532
2008	79298	39479	39819
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40473	16580
2011	73489	47247	26242
2012	71866	50376	21490
2013	64974	55028	9946
2014	62886	58580	4306
2015	34668	51702	-17034
2016	28883	46727	-17844

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على : http://www.ons.dz .

-Evolution des echanges de marchandises de 2011-2016 .

من خلال معطيات الجدول رقم (03) نورد الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (05) : يبين تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 – 2016)

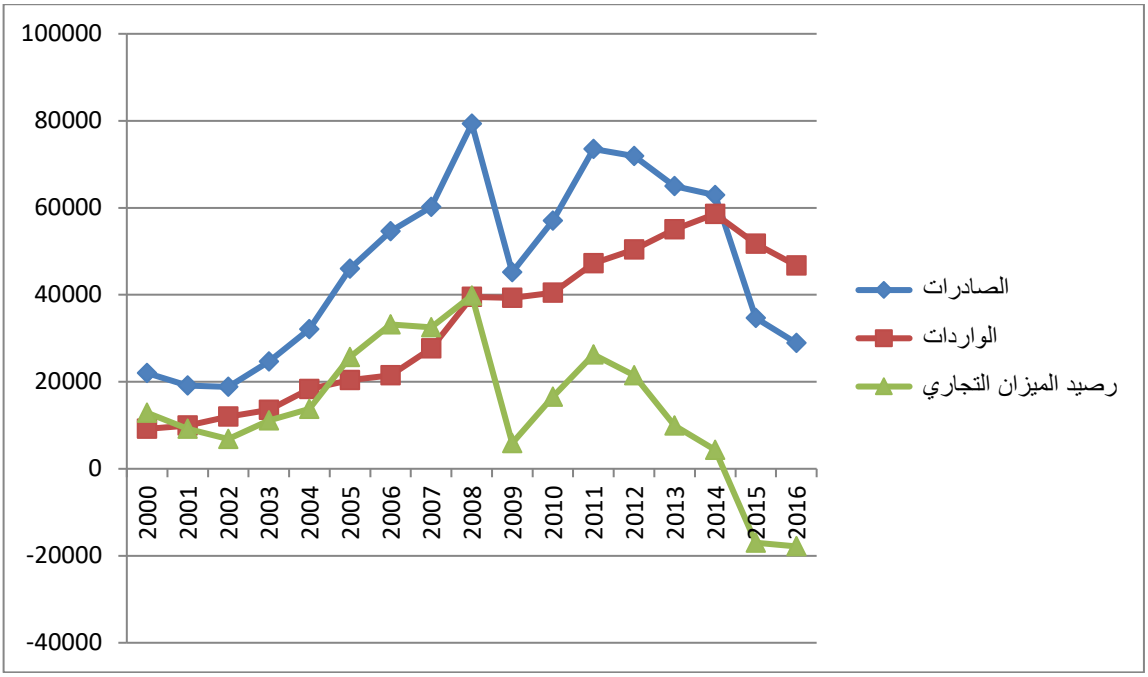

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03) بإستخدام برنامج EXCEL.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الصادرات خلال سنة 2000 كانت مرتفعة ، حيث قدرت ب : 22031 مليون دولار والسبب في ذلك هو ارتفاع أسعار المحروقات ، حيث سجل رصيد الميزان التجاري فائض بقيمة : 12852 مليون دولار ، بحيث أن وضعية الفائض في الميزان التجاري استمرت إلى غاية سنة 2008 بقيمة 39819 مليون دولار ، ثم بعد ذلك شهد انخفاضا كان سنة 2009 بقيمة 5900 مليون دولار وهذا راجع إلى الأزمة العالمية خلال سنة 2008 بحيث انتقلت الجزائر عن طريق أسعار البترول في الأسواق العالمية ، ثم عاد للارتفاع خلال سنة 2011 فقد حقق مرة أخرى قيمة تقدر ب : 26242 مليون دولار ، ليتراجع رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2015 و2016 بمقدار 17034- و17844- مليون دولار على التوالي بالموازنة مع تراجع أسعار البترول .

ويمكن تفسير هذا التذبذب وعدم التزايد لتحقيق أعلى الأرصدة نتيجة لارتفاع قيمة الواردات الجزائرية .

2 – تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2016)

نتطرق إلى تحليل تطور المديونية الخارجية الجزائرية من خلال إدراج الجدول الموالي :

الجدول رقم(04) : تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (2000 – 2016)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	ديون متوسطة وطويلة الأجل	ديون قصية الأجل	مجموع الديون	خدمة الدين
2000	25.088	0.173	25.261	4.5
2001	22.31	0.26	22.57	4.46
2002	22.54	0.102	22.645	4.15
2003	23.203	0.15	23.353	4.358
2004	21.411	0.41	21.821	5.658
2005	16.485	0.707	17.192	5.838
2006	5.062	0.55	5.612	2.67
2007	4.889	0.717	5.606	1.68
2008	4.282	1.303	5.585	1.218
2009	4.086	1.347	5.68	1.00
2010	3.279	1.778	5.56	6.67
2011	2.831	1.142	4.405	6.17
2012	2.108	1.205	3.676	/
2013	1.729	1.328	3.396	/
2014	1.389	1.975	3.735	/
2015	0.975	1.823	3.021	/
2016	1.733	1.986	3.849	/

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات

- Banque d'Algèrie ,l'evolution dette exterieure de l'lgerie,2001 .
- www.Banque-of-algeria .dz .20/05 /2019.
- Banque d'lgèrie evolution economique et monetaire en algèrie , rapport , 2012.

من خلال القراءة لمعطيات هذا الجدول نورد الشكل التالي :

الشكل رقم(06): تطور المديونية الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2016)

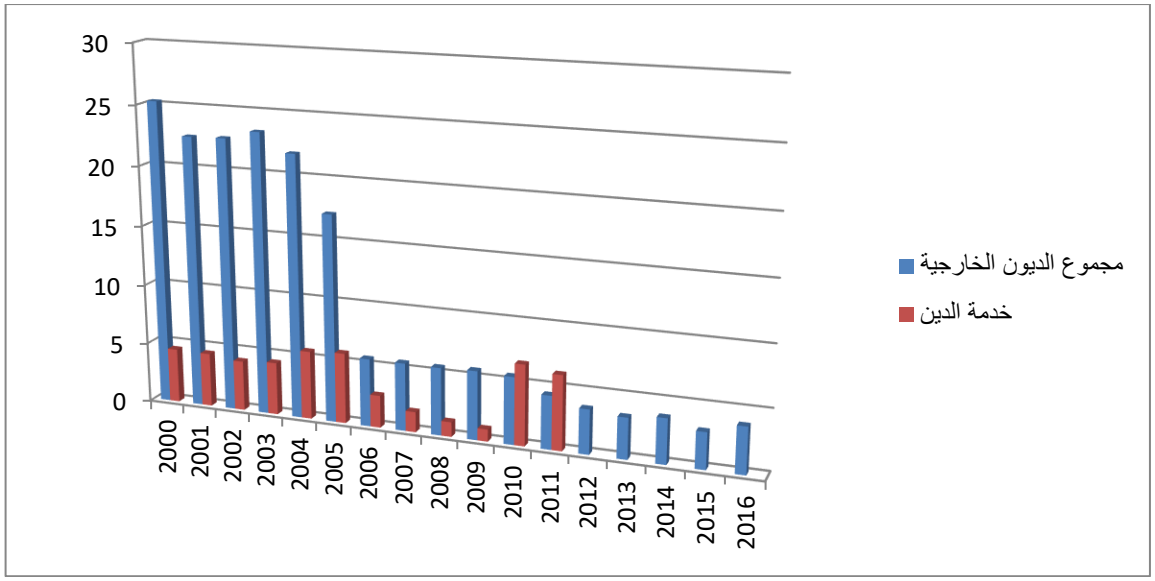

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04) باستخدام برنامجEXCEL

-**تحليل تطور المديونية الخارجية** خلال الفترة (2000 -2016)

نلاحظ أن حجم المديونية الخارجية بدأت بالتحسن في الأوضاع المالية وتطور احتياطي الصرف للدولة خلال فترة الانتعاش بعد سنة 2000 ، وذلك بفضل تحسن أسعار البترول في السوق العالمية ، حيث سجلت معدلات المديونية الخارجية للجزائر تحسنا ملحوظا رغم أن العجز الذي سجله ميزان المدفوعات سنة 2001 دفعها إلى الإقراض مرة أخرى ليصل حجم المديونية سنة 2003 إلى 23.35 مليار دولار بسبب انخفاض سعر الصرف الدولار مقابل باقي العملات وظهور الأورو كعملة منافسة في الأسواق الدولية ، وفي سنة 2006 كان مؤشر الديون الخارجية منخفض حيث وصل إلى 5.61 مليار دولار .

أما فيما يخص خدمة الديون فيتضح من خلال معطيات هذا الجدول أنه مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفض مؤشر خدمة الدين الخارجي إل 1.00 مليار دولار سنة 2010 ، وذلك من خلال تسديد الجزائر للديون الخارجية وبالتالي ضلت المديونية الخارجية تتراوح بين 5.606 مليار دولار و سنة 2007 إلى 3.849 مليار دولار سنة 2016 وبالتالي المديونية الخارجية للجزائر قد تراجعت بشكل محسوس مع تحسن أسعار البترول في الساحة الدولية ، وبالتالي تحسن في الظروف المالية والتطور الاحتياطي النقدي.

3. تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000 – 2016)

حقق حساب رأس المال الجزائري رصيدا متذبذبا طوال فترة الدراسة وهو ما يمكن ملاحظته من خلال استعراض الجدول التالي الذي يوضح رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000 – 2016)

الجدول رقم (05) : تطور رصيد ميزان رأس المال خلال الفترة (2000 – 2016)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	رصيد حساب رأس المال	الاستثمار المباشر (الصافي)	رؤوس الأموال الرسمية
2000	-1.36	0.42	-1.93
2001	-0.87	1.18	-1.99
2002	-0.71	0.97	-1.32
2003	-1.37	0.62	-1.38
2004	-1.87	0.62	-2.23
2005	-4.24	1.06	-3.05
2006	-11.22	1.76	-11.89
2007	-1.08	1.35	-0.77
2008	2.54	2.28	0.43
2009	3.45	2.54	1.3
2010	3.42	2.47	0.44
2011	2.38	2.04	-1.08
2012	-0.24	1.52	-0.62
2013	-0.72	1.88	-0.38
2014	3.55	1.53	0.52
2015	-0.25	-0.69	-0.46
2016	0.28	1.40	0.98

المصدر : من أعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات

بنك الجزائر ، النشرات الإحصائية الثلاثية ، مارس 2001 ، ديسمبر 2005 ، مارس 2014 ، جوان 2017 ، ص : 15 . نقلا عن:

الموقع الإلكتروني : http://www.Bank-of-algerie.dz/bulletin statistique.Htm

من خلال معطيات الجدول التالي نستعرض الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (07) : تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000 – 2016)

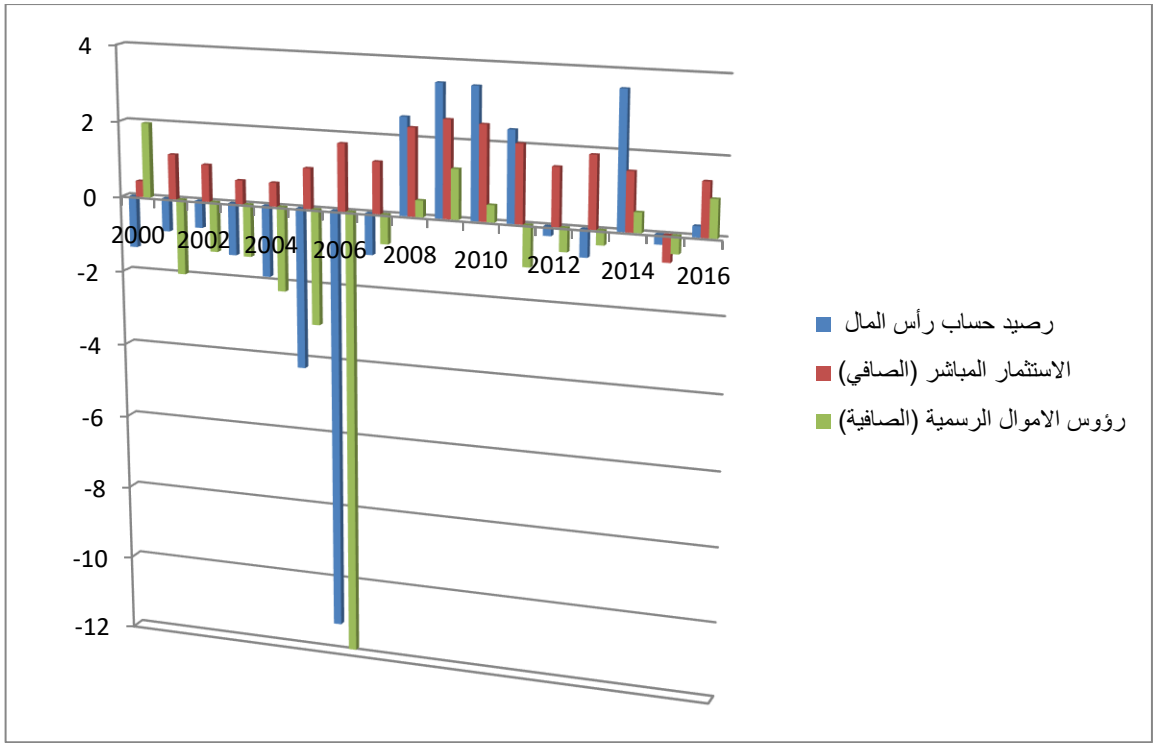

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05) باستخدام برنامجEXCEL

يتضح من خلال هذا الجدول والشكل أعلاه أن رصيد حساب رأس المال عرف رصيد سلبيا خلال السنوات من 2000 إلى 2007 حيث عرفت هذه الفترة عجزا متذبذبا ، أين كان أكبر عجز سجله الحساب في عام 2006 برصيد قدر ب: 11.22مليار دولار ، ليسجل ولأول مرة سنة 2008 فائضا بقيمة 3.45 مليار دولار وهو أكبر فائض عرف حساب رأس المال وأستمر هذا الفائض إلى غاية نهاية 2011 ، ليعود ويسجل الحساب عجزا سنتي 2012 و2013 بقيمتي 0.24 مليار دولار و0.72 مليار دولار على التوالي : ثم يعود ليسجل فائض في سنة 2014 يقدر ب : 3.55 مليار دولار ثم سجل عجزا سنتي 2015 و2016 على التوالي بقيمتي 0.25 مليار دولار و0.28 .

4 – تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 -2016)

يوضح الجدول التالي تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 – 2016)

الجدول رقم (04) : تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 – 2016)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	رصيد العمليات الجارية	رصيد حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات
2000	8.39	-1.36	7.57
2001	7.06	-0.87	6.19
2002	4.37	-0.71	3.65
2003	8.84	-11.37	7.47
2004	11.12	-1.87	9.25
2005	21.18	-4.24	16.94
2006	28.95	-11.22	17.73
2007	30.59	-1.08	29.55
2008	34.45	2.54	36.99
2009	0.40	3.45	3.86
2010	12.15	3.42	15.58
2011	17.77	2.38	20.14
2012	12.30	-1.24	12.06
2013	0.83	-0.70	0.13
2014	-9.28	3.40	-5.88
2015	-27.29	-0.25	-27.54
2016	-26.22	0.19	-26.03

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات

بنك الجزائر ، النشرات الإحصائية الثلاثية : مارس 2001 ، ديسمبر 2005 ، ديسمبر 2008 ، جوان 2015 ، مارس 2017 ، ص :15 نقلا عن :

الموقع الإلكتروني http://www.Bank-of-algerie.dz/bulletin statistique.Htm

من خلال معطيات الجدول أعلاه نورد الشكل التالي :

الشكل رقم (08) : تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 – 2016)

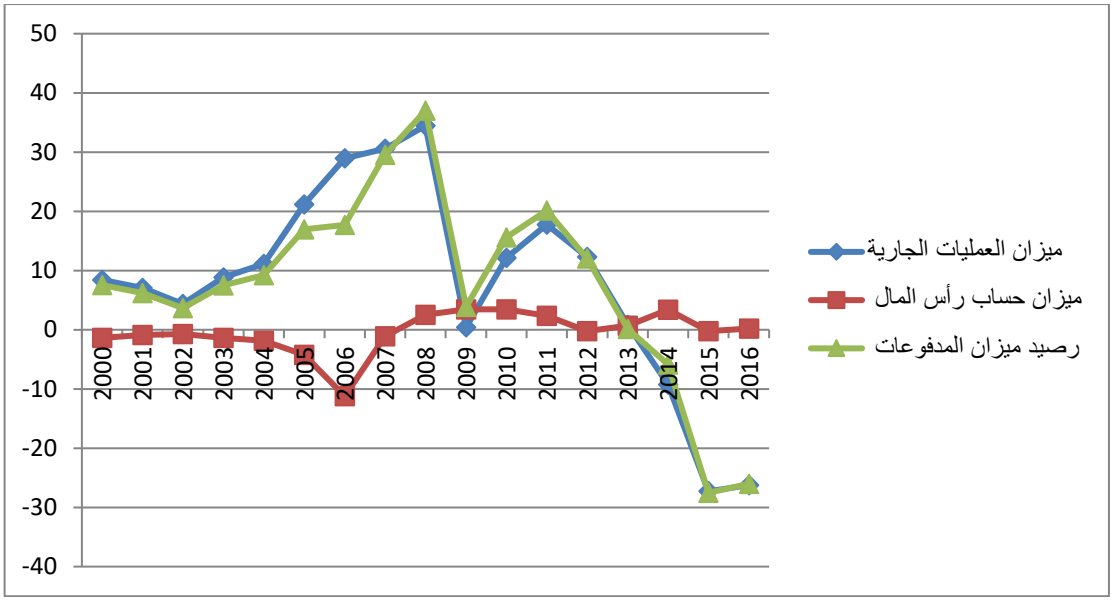

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04) باستخدام برنامج EXCEL

أ – تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 -2016)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الميزان سجل فائضا مستمر منذ بداية سنة 2000 إلى غاية 2008 ، بينما سجلت سنة 2001 و2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية وذلك بسبب تراجع الصادرات النفطية ، نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط مما انعكس على الميزان التجاري ، كما أن برنامج الانتعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 ، تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية ، ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر وقصد إنشاء محيط لاندماجه في الاقتصاد العالمي ومن نتائج البرنامج :[1]

- ✓ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار ، أي ما يعادل 3700 مليار دينار منها حوالي 92 مليار دولار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي ؛
- ✓ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003؛
- ✓ تراجع في نسبة البطالة أكثر من 29% إلى 24 % وبعد هذه التجربة ، كانت التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت ، وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار وبالمقابل فغن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار

[1] كريم زرمان ، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي** ، 2001 -2009 ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 7 ، جوان 2010 ، ص ص : 204 -205 .

دولار غلى 22 مليار دولار ، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من سنة 2003 إلى 911 مليار دج .

كما نلاحظ من أن رصيد ميزان المدفوعات قد حقق فائض سنة 2004 إلى غاية 2008 ، حيث سجل أكبر قيمة له وبلغت 29.55 مليار دولار وهذا يعبر على وضع ايجابي في حين سجل فائضا مستمرا خلال هذه السنوات بالنسبة للصادرات وذلك نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط ، كما أن الواردات سجلت عجزا مستمرا متزايدا ، كما أنه سجل عجز في ميزان حساب رأس المال خلال 2004 – 2007 بسبب تفاقم المديونية الخارجية ، بينما سجل فائضا طفيفا خلال سنتي 2008 و 2009 بقيمة 20.54 مليار دولار و3.45 مليار دولار على التوالي وذلك بسبب الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري ، ليعود رصيد ميزان المدفوعات إلى الارتفاع التدريجي بداية سنة 2010 بقيمة 15.58 مليار دولار وهنا استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية ضمن سياسات الانتعاش الاقتصادي إلى أن تراجع فائض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2013 ليسجل مقدار 0.13 مليار دولار ، وتليه سنة 2014 و 2015 و2016 على التوالي حيث سجل فيها ميزان المدفوعات عجزا بقيمة 5.88- مليار دولارو27.54-مليار دولار و 26.03- مليار دولار وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات .

خلاصة الفصل

لقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري عدة تطورات ملحوظة خلال فترة الدراسة (2000 – 2016) ، بحيث أن ميزان المدفوعات عاد إلى التوازن ليحقق نتائج جيدة على مستوى موازين الجاري ورأس المال وملائمة مؤشرات المديونية الخارجية وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة والتي بدورها مست كل قطاعات الاقتصاد الجزائري ، بحيث كان لها أثر واضح على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك من خلال الاعتماد على برامج مدعومة من طرف منظمات دولية وهو ما ساهم في توازن ميزان المدفوعات .

الخاتمة

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية ، وذلك منذ بداية التسعينات أين باشرت الدولة برامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد وخوصصته ، إضافة إلى الحوافز التي قدمت للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأهيل الصناعي ومع هذه الإصلاحات فقد قامت الدولة الجزائرية بتقديم مساعدات مالية وتقنية للمؤسسات الجزائرية ومع الإصلاحات فقد رافقتها عدة إصلاحات أخرى على التجارة الخارجية ، من التحرير والاندماج المالي إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو وهو ما ظهر في ميزان المدفوعات ، بالرغم من الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات والتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله ، حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط ، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويبقى الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري .

لقد حاولنا معالجة موضوع ميزان المدفوعات والذي بدوره يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي ، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير ن بالإضافة إلى كونه بيان حسابي يسجل فيه جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية ، وتعرضنا لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري والتطورات التي مر بها ، حيث بذلت الجزائر جهد أكبر لإصلاح الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على برامج مدعومة من طرف منظمات دولية وهذه التقلبات التي مست معظم قطاعات الاقتصاد الوطني والتي كان لها بالغ الأثر على الوضع العام لميزان المدفوعات وخاصة في ظل اتجاه الجزائر نحو جذب رأسمالي أجنبي .

النتائج :

1- إن تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر لا يعني بالضرورة الخروج من دائرة الأزمات نهائيا ما دام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري .

2- لقد أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهود معتبرة لتطوير وترقية التجارة الخارجية وذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي حيث شملت هذه الإصلاحات جميع فروع الاقتصاد الوطني والتي منها تحرير المبادلات التجارية كما قامت بإصلاح الوحدة الإنتاجية من خلال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقيام بعملية الخوصصة وجذب الاستثمار الأجنبي .

3- يبقى ميزان المدفوعات في الجزائر بوابة للتعاملات الخارجية التي تجريها مع باقي دول العالم وأمام اعتمادها على المواد الأولية من المحروقات ، أي صادراتها مع تزايد حجم الواردات فإنها لا تستطيع مجابهة الأزمات التي قد تتعرض إليها .

4- تمتلك الجزائر قدرات هائلة تمكنها من التخلص من التبعية للقطاع المحروقات وتعتبر الصادرات خارج المحروقات المصدر والأمل لتستطيع الخروج الفعلي وتجنب تعرضها للصدمات النفطية .

5- يعتبر ميزان المدفوعات المرآة الحقيقية لاقتصاد أي دولة .

التوصيات والاقتراحات :

1- يجب على الدولة تسيير الإيرادات الخاصة بقطاع المحروقات بعقلانية أكثر بما يضمن لها على المدى المتوسط والبعيد إمكانية الخروج من دائرة النفط .

2- ضرورة انتقال الاقتصاد الجزائري من البنية الأحادية الاقتصادية وتنويع الهيكل الاقتصادي ، فالجزائر دولة تمتلك موقعا جغرافيا بإمكانيات هائلة تستطيع من خلالها تحقيق نمو خارج قطاع المحروقات .

3- الاستمرار في دعم الشراكة الأجنبية وتوفير جميع الشروط الداعمة لذلك مع التركيز على الاستثمار الأجنبي .

4- الإسراع في استكمال مسار المشاريع التنموية والاهتمام بالجوانب الاقتصادية في القطاعات المهملة كالقطاع الزراعي القادر وحده على مجابهة الأوضاع الاقتصادية الراهنة .

5- ضرورة تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول العربية نظرا لما له من أهمية في توسيع أسواق المنتوجات الجزائرية .

6- بالرغم من إيجابيات أرصدة الميزان التجاري الذي سجل فائضا في السنوات الأخيرة إلا أنه مازال يعتمد على المحروقات ومن هنا وجب على الدولة العمل على تقوية الجهاز الإنتاجي وتنويعه .

7 – إن قيام الجزائر بالإصلاحات الإستراتيجية التي تعمل على رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية وتطويرها وتحديثها وإعدادها لمرحلة الانفتاح والتحرر التجاري ، وهذا لاستفادة ميزان المدفوعات الجزائري من المزايا التي تمنحها المنظمة ومواجهة آثارها السلبية .

أفاق الدراسة :

وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع ، لذا نقترح بعض الدوافع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك كالآتي :

1. ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة .
2. ميزان المدفوعات الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية .
3. أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

أولا / الكتب باللغة العربية :

1. أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة**_ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991.
2. السيد محمد أحمد السريتي ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2009.
3. السيد محمد أحمد السريتي ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع ، المعمورة ، مصر ، 2008.
4. السيد محمد أحمد السريتي ، **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 .
5. الفار إبراهيم محمد ،**سعر الصرف بين النظرية والتطبيق**_ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ،1991.
6. بسام الحجار ،**العلاقات الاقتصادية الدولية**_،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2003.
7. زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا** ،الدار الجامعية الجديدة ، للنشر، 2005 .
8. زينب حسن عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998.
9. زينب حسين عوض الله ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، د سنة .
10. كامل بكري ، **الاقتصاد الدولي التجارة الدولية والتمويل**_، الدار الإسكندرية ، 2003.
11. موسى سعيد مطر وآخرون ، **التمويل الدولي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2001.
12. ناصر دادي عدون ، متناوب محمد ، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**_ ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2003.
13. صفوت عبد السلام عوض الله ، **سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات** ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2000 .
14. عبد القادر رزيق المخادمي ، **الأزمة الغذائية العالمية ، تبعات العولمة الاقتصادية والتكامل الدولي** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009.
15. عبد الله بن دعيده ، **التجربة في الإصلاحات الاقتصادية ، بحث مقدم لندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1999.
16. سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات** ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011.

17 . فيلح حسن خلف ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، مؤسسة وراق للنشر ، الأردن ، 2004 .

18– فيلح حسن خلف ، **التمويل الدولي** ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ط1 ، عمان ،الأردن ، 2004 .

ثانيا/ الكتب باللغة الأجنبية :

1- Bernard Guillochon et Annie kowecki,economie internationall(commerce et macroeonomie)dunod,Paris ,2009.

2. Poul krugman , Maurice Obst feld ,Marc Melitz , Economie international , publie , par pearson Education , france , Paris , 2012

ثالثا / مجلات علمية :

1. **تخفيض قيمة الدينار لكبح تكاليف الواردات** ، جريدة الخبر ، تاريخ الإطلاع : 2019/04/27 .
2. جمال خنشور ، حمزة العوادي ، **نحو صياغة إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، العدد 7 ،جويلية 2014.
3. دور الجاكس ، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر** ، نشرية وزارة التجارة ، العدد السادس ، 2013
4. سيارت : **تراجع الواردات بنسبة تفوق 67_%** ،وكالة الأنباء الجزائرية ، تاريخ الإطلاع : 25 أفريل 2019.

رابعا / الرسائل و الاطروحات:

1. حورية بن طرية ، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري_**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016 –2017 .
2. حنان لعروق ،" **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي** " **–** دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005/2004.
3. حسيبة لغرازي ، **دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي** – دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، جامعة الجزائر3 ، 2010 – 2011.
4. خليفة عزي ، **سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وأثره على ميزان المدفوعات** ، دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة المسيلة ، 2011 – 2012.
5. **شريفة بوالشعور ،تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري (نموذج متجهات_تصحيح الخطأ)، رسالة ماجستير ،قسم اقتصاديات المال والأعمال ، جامعة آل البيت ، الأردن ،2012** .

6. يوسف عبد الباقي ، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات الدول النامية** – دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجائر ، 2001.

7. محمد الأمين بربري ، **سياسة التحرير التدريجي للدينار الجزائري وإنعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2004 – 2005.

5- خامسا / المؤتمرات :

1 – كريم زرمان ، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي** ، 2001 – 2009 ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 7 ، جوان 2010 .

2 – مراد يونس ، عبد الحميد مرغيت ، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات** ، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول : البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري ، جامعة جيجل ، يوم 25 افريل 2016 .

سادسا / المواقع الإلكترونية :

1- http://www.Bank-of-algerie.dz/bulletin statistique.Htm
2- Banque d'Algèrie ,l'evolution dette exterieure de l'lgerie,2001 .
3-www.Banque-of-algeria .dz.
4- http://www.ons.dz.
5- Banque d'lgèrie evolution economique et monetaire en algèrie , rapport , 2012
6- wwwaps.dz.

.

تم بحمد الله

الملخص :

خلصت هذه الدراسة إلا أن ميزان المدفوعات الجزائري شهد عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات دورا أساسيا في تحريك التوازنات الخارجية للجزائر ، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم دور الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاح ميزان المدفوعات والتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات يبقى ميزان المدفوعات على حاله أو أسوأ مما كان ، حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عن التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بأسعار النفط ، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع والقوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويبقى الشيء الإيجابي الذي وصلت إله الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري ويمكن القول أن تحسن أداء الاقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات .

الكلمات المفتاحية : ميزان المدفوعات ، إصلاحات اقتصادية ، قطاع المحروقات .

Rèsumè:

Cette ètude a conclu que la balance des paiements algèrienne a connu plusieurs changements au cours de la pèriode ètudièe :le secteur des hydrocarbures a jouè un role essentiel dans l'evolution des sodes extèrieurs de l'Algèrie , conformèment aux fluctuations des prix du pètrole surles marchès moniaux et malgrè le role des rèformes èconomiques .la dèpendance de lèconomie algèrienne vis – à- vis du carburant la balance des paiements est restèe identique ou pire qu auparavant .

Tous les revenus du commerce extèrieur ont toujours ètè la source de l'augmentation des exportations de pètrole lièes aux prix du pètrole .GM a rèalisè un excèdent , mais il reste bloquè dans la situation algèrienne et les lois qui limitent la circulation à la patrie . la chose postive qui a atteint le dieu de lAlgèrie est de se dèbarrasser de C'est èliminer la dette extèrieure qui pèse sur l'èconomie algèrienne , et on peut dire que la performance de l'èconomie dèpend simplement des prix du carburant.

Mots clès :balance des paiements , Rèformes èconomiques ,Secteurdes carburants.